



العالم هذا الشهر

تقرير شهري للتوقعات الجيوسياسية يغطي الأحداث العالمية الأكثر محورية وما يترتب عليها من نتائج. | **مايو 2017**



من المرّجح استمرار تولّي روحاني للرئاسة رغم احتدام السباق الرئاسي

من المرّجح فوز الرئيس الإيراني حسن روحاني بفترة رئاسية جديدة في شهر مايو المقبل، إلا أن ظهور مرشّح غير متوقّع على الساحة قد يزيد من حدة السباق الرئاسي. وسيرؤج روحاني للاتفاق النووي الذي ساعد في التوصل إليه، بالإضافة إلى المزايلا الاقتصادية التي عاد بها على الشعب الإيراني. وفي الوقت ذاته، ما تزال المعارضة المحافظة متفرقة بعض الشيء، ولم يعلن المعسكر المحافظ عن مرشّح بعد. إلا أن إعلان رجل الدين المتشدّد إبراهيم رئيسي ترشّحه مؤخراً قد يجعل فوز روحاني أكثر صعوبة.

ستزيد الضربة الصاروخية الأمريكية من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة

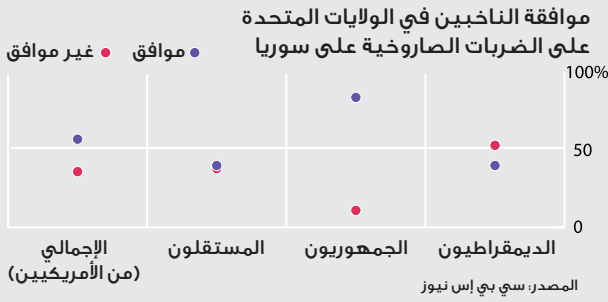
ستعزز الضربة الأمريكية الأخير على قاعدة الشعيرات الجوية السورية من مصداقية الولايات المتحدة، رغم أنها ستؤدّي في الوقت ذاته إلى تعقيد التعاون الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط. وقد تغيّر موقف الولايات المتحدة في المباحثات السورية بعد الهجمة الكيماوية التي شنّها النظام، وما يزال التغلب على داعش الهدف الرئيسي لواشنطن، إلا أنها لن تتخلى عن القيادة الدبلوماسية لصالح موسكو بعد الآن. وسيعمل حزم الولايات المتحدة على طمأنة حلفائها الرئيسيين الذين تحملوا عواقب الفراغ في السلطة في هذه المنطقة الاستراتيجية، كما ستظهر تداعيات التزام الولايات المتحدة بشكل مباشر في دول الخليج السنّية ومصر والأردن وإسرائيل.

فوز ماكرون بفارق كبير في الانتخابات الرئاسية لن يضع حدّاً للاضطرابات الحكومية

فاز إيمانويل ماكرون في الانتخابات الرئاسية الفرنسية، كما هو متوقّع، على نظيرته مارين لوبان بفارق يتجاوز الثلاثين بالمائة من الأصوات. ومن المرّجح أن تؤدّي الانتخابات البرلمانية في شهر يونيو القادم إلى التعاون بين حزب «إلى الأمام» برئاسة ماكرون وأعضاء الحزب الجمهوري من يمين الوسط. وستمكن التشكيلة الحكومية هذه المضي قدماً بالإصلاحات العمالية والهيكلية الأخرى، إلا أن ماكرون سيبقى غير قادر على لم شمل أجنحة الحزب المختلفة حوله، وسيجد صعوبة في إرضاء الجناح الأيمن والأيسر من مؤيديه في ذات الوقت، كما سيتعين عليه إقناع الناخبين بالفوائد التي ستعود بها إصلاحاته.

استمرار التوترات حتى بعد فوز المعسكر المؤيد في الاستفتاء التركي

نجح الاستفتاء على الإصلاحات الدستورية التي طرحها الرئيس رجب طيب أردوغان بفارق بسيط، وبنسبة تقارب 96 بالمائة من الأصوات، إلا أنه من غير المرّجح أن يؤدّي فوز المعسكر المؤيد إلى تخفيف حدة التوترات في البلاد. فسيكون على أردوغان الفوز بفترة رئاسية أخرى للحيازة على السلطة التنفيذية التي أقرتها الإصلاحات، وسيتم الدعوة إلى انتخابات مبكرة في نهاية عام 2017 أو 2018. وبذلك، ستستمر الحكومة في اتخاذ موقف صارم تجاه المعارضة المحلية، وتبني سياسات اقتصادية شعبية، وموقفها الوطني المتشدّد تجاه الأكراد في جنوب غرب تركيا وسوريا.

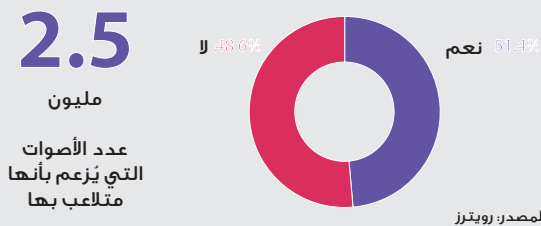


نتائج جولة الانتخابات الفرنسية



المصدر: The Telegraph

النتائج الرسمية للاستفتاء



من المُرجَّح استمرار تولّي روحاني للرئاسة رغم احتدام السباق الرئاسي

80%

الأثر:

65%

الاحتمالية:

ستعقد إيران في التاسع عشر من شهر مايو المقبل الدورة الثانية عشرة للانتخابات الرئاسية منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. ورغم التكهنات بأن الرئيس الحالي حسن روحاني سيستبعد من السباق الرئاسي، بسبب الغموض الذي يلف العملية الانتخابية في إيران، إلا أنه من المرجح ترشّحه وفوزه بفترة رئاسية ثانية لسببين؛ هما سجله الحافل من النجاحات التي حققها خلال فترته الرئاسية الأولى رغم الجدل الذي يلفها، من جهة، وتفرّق المعارضة من جهة أخرى. وسيسلط روحاني الضوء على الاستقرار الذي حققته سياساته لإيران، بعد الاضطراب الذي اتسمت به الفترة الرئاسية الثانية لسلفه محمود أحمدني نجاد. فعلى العكس من السياسات الشعبية الكارثية التي تبناها أحمدني نجاد، سيروج روحاني للدور الذي لعبه نهجه الحذر في الحد من التضخم والعجز. كما سيسلط الضوء على المزايا الاقتصادية التي عاد بها رفع العقوبات، خاصة فيما يتعلق بالصادرات النفطية، التي تصل حالياً إلى مليوني برميل يومياً، وتقارب مستوياتها قبل فرض العقوبات، والتي كانت تُقدَّر بـ ٢,٣ مليون برميل يومياً. وزيادة على ذلك، وفي سبيل الحصول على تأييد الداعمين الإصلاحيين غير الراضين عن بطء وتيرة التغيير السياسي، فسيسدّد روحاني على الانفتاح السياسي والثقافي المحدود والهامشي الذي تمكّن من تحقيقه في ضوء الاتفاق النووي، وعلى الحاجة للاستمرار بثبات لتحقيق انفتاح أكبر. ومع ذلك، فما يزال سجل إنجازات روحاني موضع خلاف، وستعمل المعارضة على مهاجمته بشأن مزايا الاتفاق النووي، خاصة بطء النمو الاقتصادي. في حين سيقول معارضوه إن رفع العقوبات لم يؤدي إلى تحسن اقتصادي كبير لعامة الناس، وسيحاولون تصوير روحاني على أنه غير واقعي أو متفائل بشكل كبير حيال قدرة إيران

على جذب الاستثمار الأجنبي، خاصة في ضوء استمرار وزيادة حدة العقوبات الأمريكية.

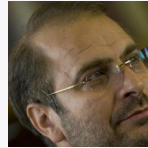
ورغم أن لدى المعارضة نقاطاً منطقية لمهاجمة روحاني، إلا أنها تبقى ضعيفة لسبب واحد؛ ألا وهو تفرّقها. فرغم محاولة إيجاد جبهة موحّدة، لم تتفق المعارضة على مرشح واحد بعد. وقد اجتمعت العديد من الأحزاب المحافظة في هذه الجولة الانتخابية تحت لواء الجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية، التي تضم جماعات محافظة منها التقليدي ومنها المُتشدّد. وليس لدى الجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية أي منصة سياسية مُحدّدة، وهي بدلاً من ذلك مجرد وسيلة للعثور على مرشّح مقبول لدى مختلف أطياف الأحزاب المحافظة، ويتمتع بأكبر فرصة ممكنة في التغلب على روحاني. ومع ذلك، فما يزال من غير الواضح ما إذا كانت الجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية ستتوصل لإجماع بهذا الشأن؛ إذ يتم حالياً النظر في خمسة مرشحين محتملين، على رأسهم رجل الدين إبراهيم رئيسي (رغم إعلانه الترشّح بشكل مستقل)؛ إلا أنه من الممكن ترشح أكثر من شخص رغم وصول الجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية إلى إجماع. ويعود ذلك إلى انفصال بعض الجماعات المحافظة عن الجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية، مثل جبهة الصمود والمقربون من أحمدني نجاد. وتتلخص النتيجة الأساسية لما سبق في أن التجمعات المحافظة تتسم بحالة من عدم الاستقرار كمؤشرات لأفضلية التصويت، نظراً لدعم عدد كبير من النخب المحافظة والناخبين لروحاني.

إلا أن انضمام رئيسي المفاجئ للسباق الرئاسي سيزيد من صعوبة فوز روحاني في الانتخابات. وقد أعلن رئيسي رسمياً ترشّحه للانتخابات في التاسع من شهر أبريل، بعد عدة أسابيع من التكهنات الصحفية حول احتمال ترشّحه. وكان المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي قد عين رجل الدين المتشدّد رئيسي مسؤولاً عن منظمة آستان قدس رضوي، وهي إحدى أكبر المنظمات الخيرية الدينية في العالم، والتي تُقدر قيمتها بالمليارات. وخلال العام المنصرم، تم الترويج لرئيسي كخلف محتمل لخامنئي، لذا فإن قراره بالترشّح، خاصة كمرشح مستقل وليس عن الجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية، يعد أمراً مثيراً للاهتمام ومحيراً للمعلّقين السياسيين. ويُعد رئيسي متطرفاً بشكل كبير، وهو ما يعني أنه يشكل تحدياً كبيراً لروحاني. إلا أن المعارضة ستبقى ضعيفة نظراً لتفرّقها. وهو ما قد يشكّل الأصوات المحافظة ويمنح روحاني الأسيقية في الانتخابات.

محمود أحمدني نجاد الرئيس السابق لإيران وعمدة مدينة طهران سابقاً. أدى فوزه بفترة رئاسية ثانية عام ٢٠٠٩ إلى احتجاجات كبيرة في إيران منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩.



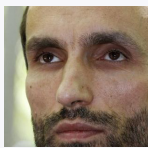
محمد باقر قاليباف، قائد سابق في القوات الجوية في الحرس الثوري، ورئيس الشرطة الإيرانية السابق وعمدة مدينة طهران الحالي.



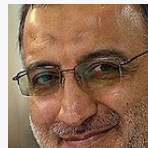
حسن روحاني هو الرئيس الحالي وشخصية مخضمة ضمن دائرة صنّاع القرار في إيران، ويمثّل حزب الاعتدال والتنمية.



حميد رضا بقايي، نائب الرئيس أحمدني نجاد للشؤون التنفيذية ومدير مكتبه. ويدعم ترشّحه أحمدني نجاد.



علي رضا زاکاني، قائد سابق في الحرس الثوري، وعضو متشدّد في البرلمان الإيراني لـ ١٢ عاماً (ممثلاً عن طهران). ولم يُقبل ترشّحه للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٦.



سيد إبراهيم رئيسي عيّن مؤخراً أميناً لحرم الحضرة الرضوية، وتولّي سابقاً منصب مدّع عام ورئيس السلطة القضائية.



النشر



المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

الإعداد

eurasia
group politics
first

ستزيد الضربة الصاروخية الأمريكية من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة

70%

الأثر:

70%

الاحتمالية:

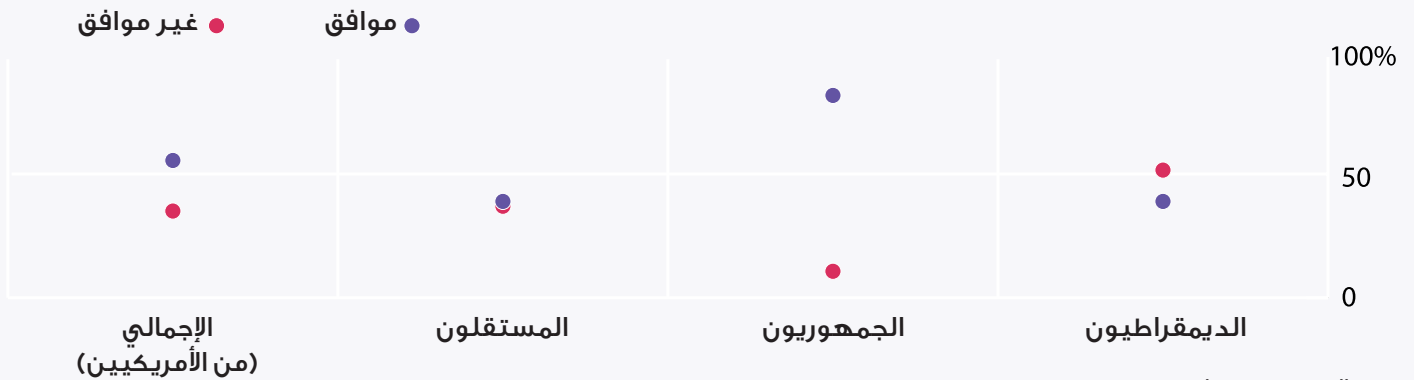
سيعزز قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالسماح بتوجيه ضربة صاروخية محدودة في سوريا هذا الشهر من مصداقية مواقف واشنطن تجاه الشرق الأوسط. ورغم أنه من المبكر تقدير ثبات موقف ترامب في هذا الخصوص، إلا أن موقفه هذا أثبت تقبله لتوصيات مستشاريه للأمن القومي، والذين يتبنون استراتيجيات أكثر اعتيادية متعلقة بالسياسات الأمريكية التقليدية. ويبدو أن ترامب لا يتبع سياسة انعزالية، ولا يسعى لإلزام الولايات المتحدة بفرض القيم الغربية الليبرالية. كما تشير العلامات الأولية إلى اهتمام الرئيس باستغلال الفائض الحالي من القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية التي تتمتع بها الولايات المتحدة لتحقيق مصلحة بلاده على المدى البعيد ووضوح حد لتزايد قوة منافسيها.

إلا أن التعاون الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط سيصبح أكثر تعقيداً. ورغم المؤشرات الأولى باستعداد إدارة ترامب للتعاون مع الكريملن فيما يتعلق بمجموعة من القضايا الأمنية، بما فيها القضية السورية، إلا أنه من غير المحتمل تخير طبيعة العلاقات بين الدولتين. فرغم انفتاح روسيا على التقارب مع الولايات المتحدة، إلا أنها مقيدة أيضاً بالاعتماد على نظام الرئيس بشار الأسد والوجود الإيراني في سوريا. وستحاول الولايات المتحدة استغلال الضربة الصاروخية الأخيرة لتشكيل عملية سياسية مُجدية مع روسيا. وفي حين كان

من المرجح تحرير الولايات المتحدة للرقعة وبناء منطقة نفوذها في شرقي سوريا قبل القبول بالتفاوض مع الكريملن، إلا أن الهجمة الكيماوية التي حدثت هذا الشهر قد غيرت من الديناميات السياسية. وما تزال واشنطن تركز على التغلب على تنظيم داعش، إلا أنها لن تتخلى عن دفة القيادة في محادثاتها الدبلوماسية مع موسكو. وقد سعى وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون خلال زيارته إلى روسيا لإقناع القيادة الروسية بأن الأسد وإيران سيشكلان عائقاً على المدى البعيد، وأن المصالح الروسية على المدى البعيد ستتحقق بشكل أفضل من خلال الشراكة مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، فستتردد موسكو بالثقة في واشنطن أو تلبية التوقعات الأمريكية. ويعتمد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشكل رئيسي على القوات البرية التي تقودها إيران وسوريا لزيادة نفوذه في المنطقة؛ ولكن موسكو غير قادرة على التخلي عن كليهما في ذات الوقت. لذا، فستقوض الضربات الموجهة إلى سوريا التعاون الأمريكي الروسي، وتزيد بذلك من احتمالية تفتت وانقسام الدولة السورية.

وسيعمل حزم الولايات المتحدة على طمأنة حلفائها بشكل كبير وإجبار أعدائها على مراجعة مواقفهم. وسينعكس ذلك بشكل مباشر على تزايد الالتزام من طرف الولايات المتحدة والتعاون مع حلفائها من دول الخليج السنية، بالإضافة إلى مصر والأردن وإسرائيل. أما في اليمن فستعمل الولايات المتحدة على توسعة دعمها للتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية للتأثير على توازن القوى. وستعزز هذه الاستراتيجية من قوة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في هذه الحرب، بالإضافة إلى قدرتهما على صياغة حل سياسي. في حين سيكرس ترامب القوات البحرية الأمريكية في الخليج العربي للتصدي لإيران ووضع حد للنشاط البحري الإيراني الاستفزازي. وفي العراق، تتولى الولايات المتحدة دور الوساطة بين رئيس الوزراء حيدر العبادي والقيادة السعودية للتوصل إلى تحالف سياسي قابل للتطبيق يقوض من نفوذ إيران وحلفائها.

موافقة الناخبين في الولايات المتحدة على الضربات الصاروخية على سوريا



النشر



المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

الإعداد

eurasia
group politics
first

فوز ماكرون بفارق كبير في الانتخابات الرئاسية لن يضع حدًا للاضطرابات الحكومية

85% الأثر:

65% الاحتمالية:

تغلب ماكرون في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الفرنسية على نظيرته لوبان من حزب الجبهة الوطنية، بفارق تجاوز ٣٠ بالمائة من الأصوات، وهو فارق أعلى قليلاً من المتوقع، حيث حصد ٦٥ بالمائة من إجمالي الأصوات. وتشير هذه النتيجة العظيمة إلى أن حركة ماكرون السياسية ستكون قوية الأداء في الانتخابات البرلمانية القادمة، وإلى أنه من المحتمل أن يتم إقرار المجموعة الأولى من الإصلاحات خلال صيف هذا العام.

وقد كان من الواضح أن ماكرون هو المرشح الأكثر حظًا للفوز في الانتخابات بعد حصوله على أكبر نسبة من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات. وكان حزب «إلى الأمام» قد تأسس قبل عام تقريبًا، ولم يكن له مسؤول منتخب يمثل قبل ماكرون في أي من أرجاء فرنسا. في حين كانت أكبر مفاجآت انتخابات هذا العام الخسارة المهينة لمرشحي اليمين الوسط واليسار الوسط، والذين لم يتمكنوا من الوصول إلى الجولة الثانية من الانتخابات. ويشير ذلك إلى الاستياء الكبير تجاه الوسط السياسي خلال العقود القليلة المنصرمة. ومع ذلك، فما يزال على الرئيس الجديد إثبات جدارته أمام ٤٨ بالمائة من الناخبين الذين اختاروا مرشحًا «مختلّفًا»، بشكل جذري في الجولة الأولى من الانتخابات، بالإضافة إلى ٢٠ بالمائة من ناخبي اليمين الوسط الذين يعتقدون أن خسارتهم في هذه الانتخابات لم تكن عادلة. لذا فسيشكل اتخاذ مسار واضح وإثبات مصلحة الناخبين في الإصلاحات الاقتصادية تحديًا كبيرًا.

ورغم نجاح ماكرون، فسيواجه حزب «إلى الأمام» معيقات كبيرة في الانتخابات البرلمانية في الحادي عشر والثامن عشر من شهر يونيو. فمن جهة، ينقص ماكرون المصداقية فيما يتعلق بقضايا الإرهاب والأمن. وعادة من يتم النظر إلى مرشحي حزب «إلى الأمام» في ترشحهم ضمن الدوائر الانتخابية التي يسيطر عليها المرشحون الجمهوريون على أنهم يساريون. ونتيجة لذلك، فستكون المنافسة الانتخابية بين الحزب الجمهوري وحزب «إلى الأمام» محتدمة للحصول على أكبر نسبة من المقاعد في البرلمان الفرنسي. ورغم أن بعض السياسيين الجمهوريين سيعملون مع ماكرون، إلا أن عددًا كبيرًا منهم لن يتخلّوا عن حزبهم للترشح كأعضاء محتملين في «الأغلبية الرئاسية». ولن يتمكن حزب «إلى الأمام» من الحصول على الغالبية المطلقة، لذا فسيكون عليه الاعتماد على الجمهوريين في الحكم، إلا أن طبيعة العلاقة التي ستجمع حزب «إلى الأمام» والحزب الجمهوري ما تزال غير واضحة.

ومع ذلك، فسيبقى معظم أعضاء البرلمان من الجمهوريين في صفوف المعارضة إذا ما تمكن حزب «إلى الأمام» من الحصول على الأغلبية. فهم يخشون استقطاب «حزب الجبهة الوطنية الجديد» الذي ألحقت إليه لوبان في خطاب هزيمتها لجزء أساسي من ناخبهم. ونظرًا لافتقار حزب «إلى الأمام» إلى شخصيات سياسية شابة ذات مركز في القاعدة الوطنية، فمن المرجح أن يكون رئيس الوزراء الجديد من الحزب الجمهوري أيضًا. وسيحاول الحزب الجمهوري الحفاظ على فكرة أن اليمين الوسط قوي وبإمكانه إنجاز المزيد إذا ما تولّى زمام السلطة. وهو بذلك سيعمل على جعل انتصار ماكرون انتصارًا قصير الأمد.

إلا أن ماكرون سيتمكن من الحصول على موافقة البرلمان على المجموعة الأولى من إصلاحاته العمالية، رغم ارتفاع إمكانية حدوث إضرابات مع محاولة الاتحادات العمالية الكبرى الإشارة إلى قوتها كجهة معارضة. وسيرى رجال الأعمال والمستثمرون في هذا مؤشرًا إيجابيًا، إذ أصبح تشدد عقود العمل مشكلة كبيرة تهدد سمعة فرنسا الدولية. ومع ذلك، فإقرار الإصلاحات الأخرى غير مضمون. وقد تمكن حزب «إلى الأمام» من استقطاب مزيج فريد من الشخصيات الأكبر عمرًا من اليمين الوسط واليسار الوسط، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات الاجتماعية المدنية التي لم يكن لها انخراط سابق في السياسة. كما تمكن مرشح الحزب من الفوز من خلال الوعد بالتجديد والإصلاحات، إلا أن تفاصيل هذه الإصلاحات لم يتم الإفصاح عنها بعد، وذلك لضمان الفوز الساحق في الجولة الثانية من الانتخابات.

ومن المرجح أن تكون «عمليات التدقيق الكبرى للأموال العامة» في بداية هذا الصيف المرة الأولى التي سيظهر فيها انقسام بين صفوف حزب «إلى الأمام»، إذ سيفضّل رجال القانون الأساسيون في الحزب، وهم من اليسار الوسط، الاعتماد على استعادة النمو الاقتصادي لخفض العجز الفرنسي. في حين سيرغب ماكرون بإثبات قدرته على تحقيق وفورات أكبر من تلك التي حققها اليمين الوسط عندما كان في السلطة.

نتائج جولة الانتخابات الفرنسية



المصدر: The Telegraph

النشر



المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

الإعداد

eurasia
group politics
first

استمرار التوترات حتى بعد فوز المعسكر المؤيد في الاستفتاء التركي



الأثر:



الاحتمالية:

تمكّن أردوغان من تجاوز أكبر عقبة تواجهه تمتعه بسلطات تنفيذية، إلا أنه ليس أمرًا مؤكدًا بعد. فالتحول الرسمي للنظام الرئاسي ما يزال في بدايته، ولن يستكمل إلا بعد الانتخابات الرئاسية التالية. لذا فسيكون على أردوغان أيضًا الحفاظ على سلطته السياسية بلا منازع حتى الانتخابات القادمة، رغم وضوح الإشارات إلى عدم موافقة حوالي نصف السكان على مساعيه هذه، حتى بعد الحزم الشديد الذي تبنته الحكومة والضغط السياسي. ويعني ذلك أن أردوغان سيكون قلقًا إزاء المعارضة، وسيتردد في التخفيف من حدة حزمه المستمر مع المعارضين والمنشقين. ومن المرجح تمديد البرلمان لحالة الطوارئ في الأيام القليلة القادمة. وستشجع نتيجة الاستفتاء أردوغان على الاستمرار بالحزم الحالي، كما سيجدها مبررًا لذلك. وسيركز أردوغان الآن على الاستعداد للجولة القادمة من الانتخابات،

النتائج الرسمية للاستفتاء

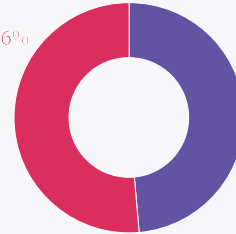
2.5

مليون

عدد الأصوات
التي يُزعم بأنها
متلاعب بها

48.6% لا

نعم 51.4%



المصدر: رويترز

والتي يُحتمل تنظيمها في موعد مبكر في خريف عام ٢٠١٧ على أقرب تقدير، إلا أن من المرجح تنظيمها خلال عام ٢٠١٨. وتغلب احتمالية عقد انتخابات مبكرة على احتمالية عقدها في موعدا الأصلي المحدد في نوفمبر من عام ٢٠١٩. فأولًا، يرغب أردوغان بتحقيق الانتقال لنظامه الرئاسي الجديد قبل أن يتجه الاقتصاد نحو الأسوأ. ويبدو أنه يدرك أن المرحلة الحالية من الإجراءات التحفيزية قصيرة المدى غير مستدامة، وأن معدلات البطالة المتزايدة بثبات في تركيا قد تشكل خطرًا على فوزه في صناديق الاقتراع. ثانيًا، يرغب أردوغان بتقويض المعارضة قبل أن تتمكن من إعادة تنظيم صفوفها وتشكيل خطر أكبر. وكان المعسكر المعارض للإصلاحات قد أعطى فرصة للمعارضين من حزب الحركة القومية ليزدادوا شعبية بين قاعدة الحزب، في حين يتزايد حياذ زعيم حزب الحركة القومية دقلت بهجلي في المشهد السياسي. وسيرغب أردوغان بمنعهم من استغلال هذه التقدم لتشكيل خطر انتخابي. وثالثًا، يرجح أن يرغب أردوغان بالاستمرار بحالة الطوارئ حتى الجولة التالية من الانتخابات، إلا أن الجمهور العام والقاعدة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية الحاكم لن يرغبوا بقضاء عامين آخرين من الحكم الاستثنائي.

ورغم أن نجاح الاستفتاء قد يبدو أكثر سلامة على المدى القريب من فشله، إلا أنه يجب عدم النظر إليه على أنه إشارة لأن الحكومة تستعد لإنهاء حالة الطوارئ وعودة الأمور لطبيعتها. فلن يكون لنتيجة الاستفتاء أثر مباشر كبير على المخاطر التي تواجه تركيا، ولن يمنح فوز الاستفتاء أردوغان القدرة على مواجهة المخاطر الهيكلية العديدة التي تواجه تركيا إلا بعد الانتخابات المقبلة. ويعني الظهور الكبير للمعارضة وارتفاع المخاطر قبل الانتخابات التالية أن من غير المرجح أن تُسرّع الحكومة لإنهاء حالة الطوارئ، وخفض مستويات الحوافز الاقتصادية، وتشجيع الإصلاحات الهيكلية، أو الحد من التوترات الجيوسياسية والإقليمية، خاصة مع بداية عملية سلام هادفة مع حزب العمال الكردستاني. ويعود ذلك بشكل خاص إلى استمرار تركيز الحكومة على نيل أصوات الناخبين الوطنيين.